

عن اجارة كما جازته لبعده او متاعه مثلا او كان عن ثمن عرض
 افاده بوجه من وجوه النابذة وترك قبضه ذلك فورا من الزكاة
 بعد استيفاء افع الاجارة ثم قبضه بعد احوام فقبل تركه لكل
 عام ضمير وقيل يستعمل به حوالا من يوم قبضه ومن كون الكلام
 في الزكاة كما في السنين يعلم ان تلك الاجرة قد ترتبت وايضا
 من قوله فمن الزكاة بتقبضه وذكر القولين مبدء لولا الاستئصال
 به والتقدم للسنين يدل على ان الغلابة في ذلك وبه يعلم ما
 في قولك الشئ وقيل لسنة واحدة وقوله ايضا وليس في كلام
 المؤلف ما يدل على فيد الاستئصال والاعلى يعنى النول بعد
 اخذه كما في الاعوام **ص** وحول المتمعن من الحمام **ص** يعني انه
 اذا اقتضى من دينه دون النصاب ثم اقتضى بعد ذلك ما
 يكمل به النصاب فان حول الاول وهو مراده بالمتم اسم حول
 من يوم اقتضى تمام النصاب فيتركها جميعا حينئذ فاذا اقتضى
 عشرة في محرم ثم اخبر في ربيع فحول الفسرتين من ربيع على
 المشهور خلافا لاشعب في بقا المحرمية على حوكها **ص** لان
 نقص بعد الوجوب **ص** يريد انه اذا اقتضى من دينه عشرين
 دينار مثلا فتركها ثم قبض عشرة اخرى فتركها ثم حال المثل
 الثاني وليس في الاول نصاب لكونها ح الثانية نصاب فان
 الاول ينفي على حالها ولا تستعمل في تركها عند حوكها اذ اتم
 النصاب فيما نكروا نقصا عنه جفت الاول على حوكها ان بقي
 من الدين على المدين ما يكمل النصاب **ص** ثم تركي المتيقن وان
 قل **ص** راجع لقوله وحول المحرم من النمام ولقوله لان تقضى بعد
 الوجوب ان كان فيه ح ما بعده نصاب اي ثم بعد تمام النصاب
 في مرة

في مرة فورات تركي المتيقن ولو قل ويقتضي كل اقتضا على حوله
 سوا تركي النصاب اولم يتركه وسوا يقتضي لو انقضى او تلك بتفريط او
 بغير تفريط على قول في التام واشعب **ص** وان اقتضى دينار
 فاخر فاشترى بكل سلعة باعها بمشورين **ص** يعني ان رب الدين
 الذي لا يملك غيره او يملكه لا يكمل به النصاب اذا اقتضى من
 دينه الذي حال حوله عنده او عن المدين او عنهما دينار
 فاخر فاما التفتيح فاشترى بكل سلعة او بالدينار الاول
 ثم الثاني او بالعكس ثم بعد اجتماع السلعتين عند من الصور
 الثلاثة باع كل منهما بمشورين دينار او سلعة الاول ثم سلعة
 الثاني او بالعكس فصور البيع ثلاثة من صور الشرا الثلاثة
 بتسع او اشترا بالاول وبيع قبل الشرا بالثاني او بالعكس وهما
 تمام الاحدي عشرة صورة التي صورها بن عروة وخرجه
 عزو الاقوال فيها فليكتب به واذا علمت شمول كلام المؤلف
 لما حاصل الحكم فيها عنده وهو متفهم كلام بن الحاجب وابن
 شاس والقراخي والمخمس انه في التسع تركي اربعين وفي الباقيتين
 احدي وعشرين كما اشار اليه بقوله فان باعها ما في وقت
 واحد وتحت ثلاث صور لانه اما ان يكون قد اشتراها معا
 او بالاول قبل الثاني او بالعكس او باع احدها بعد شرا الاخرى
 حيث اجتمعا في المالك وتحت صورتان لان المبيعة اما سلعة
 الدينار الاول او سلعة الثاني والشرا في كل من الصورين بمقادير
 مساوية بالاول قبل الثاني او بالعكس محفذه ست صور من الثلاثة
 اجاب عن التسع بقوله تركي الاربعين جملة ان باعها ما وتفرقة
 ان باع متزقا في تركي عند بيع الاول عن احد وعشرين ثمنها مع